

The Semantic Evolution of Economic Terminology and the Challenges of Its Translation: An Applied Study from French into Arabic

مزهود إيمان شهيناز¹ ، فاطمة عليوي²

¹ معهد الترجمة (جامعة الجزائر2)، imane.chahinez.mezhoud@univ-alger2.dz

² معهد الترجمة (جامعة الجزائر2)، allioui1210@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/05/ 24

تاريخ القبول: 2026/03/29

تاريخ الاستلام: 2025/08/30

ملخص:

يهدف هذا المقال الى دراسة التطور الدلالي للمصطلح الاقتصادي وانعكاساته على الترجمة، باعتبار المصطلح لا يعد تسمية وفقط بل يعتبر حامل لدلالات معرفية تشهد تغييرات حسب السياقات، فالعديد من المصطلحات الاقتصادية شهدت تحولات دلالية نقلتها من معانيها العامة والأصلية الى دلالات أكثر دقة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظريات الاقتصادية الحديثة ليجد المترجم العربي نفسه أمام تحديات الترجمة، بين ضرورة مراعاة أمانة النص الأصل ومكافأته مع السياق الذي يتلاءم مع اللغة الهدف. ويتناول هذا البحث الإشكالية المحورية في التساؤل عن الطريقة التي يؤثر بها التطور الدلالي للمصطلح على دقة الترجمة وهذا من خلال مقارنة مزدوجة تركز على استقصاء التحليل الدلالي لبعض المصطلحات التي تهدف الى دراسة أهم أنواع التطورات الدلالية التي تمس المصطلح الاقتصادي، وتحليل بعض النماذج التطبيقية التي توضح انعكاسات هذه التطورات على عملية الترجمة بالاستناد على بعض نظريات الترجمة الحديثة، وسنبرز في هذا البحث كيف يسهم الدمج بين الاطار النظري والتطبيقي في ضبط المصطلح آخذين بعين الاعتبار مسار تطور المصطلح.

كلمات مفتاحية: المصطلح الاقتصادي، التطور الدلالي، الترجمة الاقتصادية، الترجمة المتخصصة، النظريات الترجمة الحديثة.

Abstract:

The present paper attempts to study semantic development in economic terminology and its translation from French into Arabic. Economics terms aren't just names, but vessels of understanding that change with use. Many terms of economic vocabulary have shifted in meaning from broad notions to precise concepts closely related with modern economic theory. In the face of such development, translators face the challenge of remaining faithful to the original text, while also making concessions to bring coherence to the target language. From the start, our core concern has been: How does the diachronic change of economic concepts influence translation quality? For this purpose, a double strategy will be adopted: on one hand, we will undertake semantic analysis of selected terminology; on the other hand, we will carry

¹ المؤلف المرسل: إيمان شهيناز مزهود

out focused case studies illustrating the effect of these changes on non-literal translation, with the help of recent translations.

Keywords: Economic terminology; Semantic evolution; Economic translation; Specialized translation; Modern translation theories.

1. مقدمة:

المصطلح الاقتصادي واحد من أهم ادوات الخطاب المتخصص، فهو لا يقتصر على نقل المعرفة فقط، بل يشارك كذلك في تداولها وتشكيلها عبر شتى الثقافات واللغات، لكن من أبرز خصائصه أنه غير مستقر دلالياً فشأنه شأن المصطلحات الأخرى يخضع لتغيرات وتطورات دلالية المتأثرة بعدة عوامل، تاريخية وسياقية وفكرية وحتى تكنولوجية، وهذا ما يجعل تحليل وترجمة المصطلحات الاقتصادية ليس بالأمر الهين، فتحديد مقابل لغوي مباشر دون الإلمام بالمعنى السياقي والمسار الذي قطعه المصطلح في رحلة تطوره يزيد من أهمية هذا الموضوع في مجال الترجمة بين العربية والفرنسية، كون العديد من المصطلحات الاقتصادية الفرنسية كانت بعيدة من حيث الاستعمال عن البيئة اللغوية العربية، ما يحتم على المترجم أن يكون ملماً بالتحويلات الدلالية التي مرت عليها المصطلحات الاقتصادية.

ينطلق هذا البحث من تساؤل محوري يتمثل في ما مدى تأثير التطور الدلالي على المصطلح الاقتصادي الفرنسي في عملية نقله من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية وما هي اليات ترجمته التي تضمن دقته مع احترام السياق والى حد يساعد التحليل الدلالي في الموازنة بين السياق العربي و المحافظة على نفس الشحنة الدلالية في اللغة الفرنسية؟ والغاية في ذلك مقارنة التطور الدلالي من خلال تحليل مجموعة من المصطلحات الاقتصادية مع تسليط الضوء على تقنيات ترجمتها من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية وما يترتب عن هذا النقل من صعوبات ومعوقات وسنحاول في آن واحد إبراز خصوصية المصطلح الاقتصادي وسنتطرق لبعض الحلول الممكنة للإشكالية التي يطرحها هذا النوع من المصطلحات في ظل تغير دلالات المصطلحات ودينامية اللغة.

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحديد كيفية تطور المصطلح الاقتصادي ومسار تحوله الدلالي بفعل الترجمة ولاسيما من الفرنسية إلى العربية مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المترجم في ذلك باعتماد بعض النظريات الترجمة (نظرية سكوبوس، نظرية التكافؤ الدينامي، وأيضا نظرية التوطين والتغريب).

2. الوضع الاقتصادي الراهن:

يشهد الحقل الاقتصادي في العصر الحديث حركية متسارعة تتماشى مع زمن العولمة والتقدم التكنولوجي والتحويلات الاجتماعية والتطورات السياسية مما انعكس على البنية الدلالية للمصطلحات الاقتصادية. فالكثير من المصطلحات اكتسبت دلالات جديدة تواكب شتى التطورات التي شهدتها عصرنا الحالي كونها لم تعد تحمل نفس المعنى الدلالي التي كانت تدل عليه في استعمالاتها الأولى.

ومن هذا المنطلق يكتسي موضوع التطور الدلالي للمصطلح الاقتصادي أهمية بالغة، ليس في مجال علم اللغة فحسب وإنما كذلك في منظور علم الترجمة، نتيجة الدور الرئيس الذي تلعبه المصطلحات الاقتصادية في الخطاب الإعلامي والأكاديمي والمؤسسي.

وتجدر الإشارة إلى أن الترجمة من العربية الى الفرنسية تواجه صعوبات كثيرة بسبب هاته التغيرات الدلالية فمن جهة على المترجم الامام بالتغير والتطور الزمني والتاريخي للمصطلحات في اللغة المصدر وفي الجهة المقابلة وجب إيجاد مقابلات دقيقة في اللغة الهدف لتراعي المستجدات والتطورات الاصطلاحية والمفهومية.

3. تعريف التطور الدلالي:

سنعرّف مفهوم التطور لغة ثم ما يعنيه اصطلاحاً من خلال مفهوم التحول الدلالي

1.3. لغة:

جذر الكلمة (طور) ورد في لسان العرب: " الطُّور، الثَّارة، تقول طورا بعد طور أي تارة بعد تارة، وجمع الطُّور أطوار،

والطور الحالي". (ابن منظور، مادة [ط، و، ر]، ص 2717)

كما وردت كلمة الطور في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ (نوح، الآية 14)

الإنسان يخلق طورا بعد طور، إذ يكون في بدء خلقه نطفة ثم يتحول الى جنين وبعدها الى صبي ثم شاباً وشيخاً فالإنسان تختلف أحواله وتتغير من حال الى آخر.

وقد ورد في معجم مقاييس اللغة: "الطاء والواو والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على معنى واحد، وهو الامتداد في شيء، من

مكانٍ أو زمانٍ" (ابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، 1979، ج 3، ص 430)

و عليه فالتطور يعني الامتداد في الزمن والمكان، كما يعني أيضا التعديل والتحسين والتحول من شيء إلى آخر أو من

مرحلة إلى أخرى.

2.3 اصطلاحاً:

نقصد بالتطور الدلالي التغيرات التي تطرأ على دلالات المصطلحات نتيجة عدة عوامل، تاريخية ثقافية واجتماعية، اذ يبدأ المصطلح بمعنى معين في سياق محدد ثم يضيق أو يتسع أو يتغير كلياً مكتسباً بذلك دلالات جديدة. عرّف ابن فارس المعنى على انه "صل يدل على معنى كلي تتفرع عنه استعمالات متعددة" فقابلية المصطلحات للتطور أمر ملازم لكل اللغات وفي شتى المجالات والتخصصات وفي الدراسات اللسانية الحديثة يشار إلى التطور الدلالي على أنه عملية دينامية تجمع بين حيوية اللغة وقدرتها على التكيف مع التطورات السياقية في شتى المجالات.

كما تجدر الإشارة إلى أن التطور الدلالي ظاهرة شائعة في كل اللغات وهذا ما يؤكد إبراهيم أنيس: " التطور الدلالي ظاهرة شائعة في كل اللغات، يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها التاريخية" (أنيس، 1991، ص 123).

كما جاء عن محمد سعيد محمد: "إن التطور في المعنى او التغير الدلالي في جوهره وأصله هو تغيّر في العلاقة بين اللفظ وما يدل عليه، بأن يضاف مدلول جديد إلى كلمة قديمة، أو تضاف كلمة جديدة الى مدلول قديم، ولا يعني بالضرورة تطور دلالة ما الى

صورة مستجدة موت الدلالة القديمة، بل قد تتعايش الدالتان في المحيط اللغوي الواحد" (سعد محمد، 2001، ص 100)

يبين محمد سعيد أن التطور الدلالي يسمح بتعايش الدلالات الجديدة والقديمة دون أن تتلاشى المعاني السابقة داخل

النظام اللغوي.

3.3 أنواع التطور الدلالي:

التطور الدلالي ظاهرة طبيعية فتغير معناها متصل بما تشهده المجتمعات من تطورات وتحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية، فقد اتفق اللغويون على تصنيف انواع لتطور الدلالي نذكر منها:

أ.التخصيص:

الخاص عكس العام ونقصد به التفرّد فالعام يُطلق على المعنى الكلّي. أما الخاص يطلق على المعنى الجزئي ويكون بانتقال اللفظ من دلالة عامة الى دلالة أكثر تحديداً وأضيق مثل كلمة "Viande" بالفرنسية والتي كانت تدل على الطعام والأكل بصفة عامة ثم أصبحت أخص في دلالاتها لتدل تحديداً على اللحم. "لتخصيص المعنى دور كبير في مجال المصطلحات العلمية، فكثير من العلوم تستدعي الكلمات وتجردها من معناها اللغوي، وتقتصرها على معناها الاصطلاحي، حتى إن الكلمة الواحدة يصبح لها أكثر من معنى اصطلاحياً..." (داود، 2001، ص 212).

يشير محمد داود إلى أن التخصيص آلية أساسية في ضبط وتشكيل المصطلحات العلمية كون العلوم لا تكتفي بمفاهيم لغوية عامة، فجردتها من دلالتها العامة وتجهها دلالة اصطلاحية جديدة تتوافق مع الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه، ما يقودنا إلى ظاهرة تعدد المعاني الاصطلاحية للكلمة الواحدة، فكلمة واحدة قد تحمل معنا خاصاً في اللغة العامة و معنا مغايراً في علم الاقتصاد.

ب.التعميم:

التعميم عكس التخصيص ونقصد به نقل اللفظ من دلالة خاصة إلى دلالة عامة وشاملة فيتسع معنى اللفظ ليشمل معنى أوسع. كما يشير أحمد محمد قدور إلى أن التعميم يكون: "بتوسيع معنى الكلمة وما تشير إليه من مفاهيم، ويُفسّرُ التعميم على أساس أنَّ النَّاسَ في حياتهم العادية يكتفون بأقلِّ قدرٍ من دقّة الدَّلالات وتحديدها، ويقنعون في فهمها بالقدر التَّقريبي الذي يحقق هدفهم في الكلام والتَّخاطب." (محمد قدور، 2009، ص 394)

والتعميم آلية دلالية قائمة على توسيع معنى الكلمة لتشمل دلالات أوسع من التي كانت تدل عليها، غير أنه يجدر الذكر أن تعميم الدلالة أقل شيوعاً في اللغات من تخصيص الدلالة.

من أمثلة التخصيص لفظ "سيارة" الذي كان يدل على "القافلة". أما في زمننا الحالي فتدل على المركبة الآلية بصفة عامة.

ج. انحطاط الدلالة:

أشار محمد داود إلى أنه تحوّل من الأفضل إلى الأدنى، ويطلق عليه انحطاط المعنى أو انحطاط الدلالة لاكتساب الدلالة معنا سلبياً أو أدنى من المعنى المتداول والإيجابي، وتتسم بمعنى أقل يفقدها شحنتها الدلالية مثل كلمة "حاجب" والتي كانت تدل على منصب "رئيس الوزراء". أما في عصرنا الحالي تراجعت دلالتها لتدل على "البواب".

د. رقي الدلالة :

رقي الدلالة عكس انحطاط الدلالة. ففي هاته الحالة تكتسب اللفظة دلالة أرقى وأرفع عن دلالتها الأولى الأدنى والسلبية. إذ قد تنال الكلمات دلالة أفضل من دلالتها التي كانت تستعمل بها وهو ما يسمى برقيّ الدلالة أو تسامي الدلالة" (محمد داود، 2003، ص 218). ويعكس هذا التحول دينامية اللغة وله تأثير على الترجمة المتخصصة ما يفرض على المترجم اللجوء إلى مقابل يراعي البعد القيمي للفظ.

فمثل كلمة "مشير" أو "مارشال" والتي كانت تدل على خادماً الاسطبل ارتقت دلالاتها وصارت تطلق على شخص ذو رتبة سامية في الجيش.

هـ. تغير مجال الاستعمال:

يقصد به انتقال الألفاظ الى مجال جديد يطلق عليه الاستعارة او المجاز لأن للمجاز قوة التحكم في الدلالات، أو الانتقال من معنى الى معنى آخر، مثال استعارة كلمة "tête" من عضو في الجسم إلى رئيس أو زعيم، في حين يتجلى المجاز المرسل في لفظة "شربت كأساً" بمعنى شربت ما في الكأس.

ونلاحظ من هاته التصنيفات أن التطور الدلالي لا يسير في اتجاه واحد، بل يتغير بين تضيق المعنى وتوسيعها وتارة بين الارتقاء والانحطاط أو ينتقل من معنى إلى آخر عن طريق المجاز.

4. المصطلح الاقتصادي:

المجال الاقتصادي واحد من أكثر المجالات المعرّضة للتطور الدلالي لارتباطه المطلق والمباشر بالتحويلات المالية والتجارية العالمية، ما يجعل المصطلحات الاقتصادية غير ثابتة تتغير دلالتها بتغير السياقات والتطورات الاجتماعية والسياسية مكتسبة بهذا التغير بعدا معجميا وتاريخيا، ما يحتم على المترجم ضبط المقابل العربي لتفادي النقل الحرفي الذي يمكنه تغليب المتلقي.

5. اشكالية ترجمة المصطلح الاقتصادي:

يعتبر المصطلح الاقتصادي من أكثر لغات الاختصاص تعقيدا عند ترجمته من الفرنسية إلى العربية كونه ليس مصطلحا عاما محايدا فهو يتمتع بدرجة تقنية عالية ويحمل دلالات معرفية متغيرة بتغير السياقات الاقتصادية والفكرية، فتوليد المصطلح الاقتصادي ينشأ غالبا في سياقات معينة، ثم ينتقل الى سياقات أخرى ذات معان جديدة ما يعرّض الترجمة إلى الوقوع في الالتباس والغموض، لا يقتصر التحدي الذي يواجه المترجم في المجال الاقتصادي على إيجاد مقابل لفظي مناسب فقط بل تمتد لتشمل أبعادا معرفية عميقة تتطلب فهما دقيقا لمفاهيم المصطلحات وسياقاتها إذ إن:

"Le problème terminologique posé au traducteur ne serait donc qu'un problème de savoir. Mais ce serait un problème excessivement difficile, dont la solution exigerait une connaissance parfaite et encyclopédique de la langue source (LADMIRAL, 1994. P 222)

ويوضح لادميرال أن تمكن المترجم من اللغة المصدر وحدها لا يفي بالغرض بل يجب عليه اكتساب ثقافة موسوعية وفهما عميقا للسياقات التاريخية والاقتصادية التي تسهم في تشكيل المصطلح.

وتكمن الاشكالية الجوهرية في الترجمة عندما يواجه المترجم العربي تعدد دلالات المصطلح الاقتصادي ويجد نفسه مخيرا بين تكييف الدلالة بما يتلاءم مع المعجم الاقتصادي العربي أو المحافظة على الدلالة الأصلية التي تكون غالبا غير مألوفا في الثقافة العربية، وهذا ما يفسح المجال أمام اشكالات المكافئ الترجمي، ومدى توافقه مع السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في اللغة الهدف. وتتعمق الإشكالية مع المصطلحات ذات الطابع النظري الخاص كون الترجمة الحرفية تشوّه مضمونها الأصلي ما يفقدها دقتها. ويمكن تحديد مظاهر الاشكالية في ثلاث مستويات:

1.5. البعد الاصطلاحي:

تتراوح الترجمة العربية للمصطلح الاقتصادي بين آلية التعريب ما نلاحظه في مصطلح (Budget) والذي ترجم بـ (موازنة) وآلية الاقتراض في مصطلح (Bourse) والذي ترجم بـ مصطلح (بورصة).

هذا الاختلاف يؤدي إلى تشتت اصطلاحي بين المؤسسات والمنظمات الإعلامية والأكاديمية، مما يزيد في تعقيد مهمة

المترجم .

2.5. البعد الثقافي والمعرفي:

يرتبط علم الاقتصاد بالمرجعيات الفكرية الغربية، ما ينعكس على بنيته الاصطلاحية، ففي مصطلح capital - رأس مال تختلف الحمولة المفهومية في السياق الرأسمالي الغربي عن دلالاته في اللغة العربية التي تلم أحيانا بالأبعاد الثقافية والدينية.

3.5. البعد الدلالي:

يعتبر البعد الدلالي من أهم أبعاد المصطلح الاقتصادي مما يميزه عن الاستخدامات المعجمية العامة ويمنحه طابعا معرفيا أكثر دقة، وقد شهدت الكثير من المصطلحات تغييرات دلالية ما جعل ترجمتها عملية معقدة، ويبين لنا خطورة الترجمة الحرفية إن لم يدرك المترجم هذا التطور لأن اللغة الاقتصادية تعيد تشكيل مصطلحاتها دلاليا ولا تقف على استعمالها للكلمات في معناها اللغوي فقط ما يجعلها تحمل مفاهيم متخصصة. ومن امثلة ذلك مصطلح liquidité وهو يعبر على الحالة الفيزيائية للسائل ولكل ما هو مائع، غير أن دلالاته في المجال الاقتصادي تكتسب معنا اصطلاحيا مختلفا تماما إذ يدل المصطلح في المجال الاقتصادي على السيولة المالية أو النقدية ما سمح له بالاستقرار في اللغة العربية بمصطلح سيولة. فهذا المصطلح يجمع بين الوضوح التداولي والدقة الاصطلاحية. وتجدد الإشارة إلى أن المصطلح الاقتصادي لا يعد مجرد وحدة لغوية منفصلة بل يمثل انعكاسا مباشرا للتحويلات الاقتصادية، وهو ما تؤكد القاسم بقولها:

"Les échanges économique et par conséquent le discours économique s'inscrivent dans le contexte de la globalisation" (EL-QASSEM, 2007, p 465.)

ما يثبت أن الخطاب الاقتصادي لا ينفصل عن الظواهر العابرة للحدود، ويجعل المصطلحات الاقتصادية عرضة لتأثيرات متعددة المصادر والسياقات، وفي هذا السياق يواجه المترجم تحديا مزدوجا: مواكبة التطورات الدلالية التي تفرضها العولمة و الامام بالبعد المعرفي للمصطلحات.

سنعرض فيما يلي بعض الأمثلة والتي من خلالها يمكن تبين نوع التطور الدلالي والاستراتيجية الترجمة التي ينتهجها المترجم:

المصطلح الفرنسي	الأصل اللغوي	نوع التطور الدلالي	المعنى الاقتصادي الحديث	المقابل العربي	أثره على الترجمة
Capital	Caput رأس	تخصيص + مجاز	الثروة المستثمرة لتحقيق الربح	رأس مال	يستلزم اعتماد المقابل الاصطلاحي تجنب النقل الحرفي.
Inflation	Inflar ينفخ	تخصيص + مجاز	تراجع قيمة النقد وارتفاع الأسعار	تضخم	يستلزم على المترجم التمييز بين الدلالة العامة والمجازية والدلالة الاقتصادية.
Action	Actio فعل نشاط	تخصيص	سهم مالي يمثل جزء من رأس المال	سهم	توخي الحذر من الخلط بين المعنى الاصطلاحي والمعنى العام.

قيمة	القيمة النقدية	تعميم + تخصيص	Valere يكون قوي	valeur
على المترجم ضبط المصطلح والمعنى حسب السياق بسبب تعدد الدلالات				
ائتمان	قرض مالي مبني على الثقة	رقي الدلالة + تخصيص	Credere يثق	Crédit
تفاديا للبس مع الدلالات الأخرى على المترجم ان يكون ملما و واعيا بأصل المصطلح				

*تحليل نماذج الدراسة:

✓ Capital والمقابل العربي: "رأس المال":

أصل الكلمة لاتيني "caput" تعني الرأس ومصطلح capital كان يدل في اولى استعمالاته على الرأس أي العضو الجسدي ثم انتقل استعماله مجازيا للدلالة على الأساس والأصل.
-التطور الدلالي: مجاز (من العضو إلى الأساس).

-نوع التطور: تخصيص فقد جرد اللفظ من معناه اللغوي واقتصر على معناه العام فتم تضيق مجال استخدام الدلالة والخروج بها من معنى عام الى معنى خاص.

-المعنى الاقتصادي الحديث: الثروة المستثمرة بغرض الربح.

لو ترجم حرفيا ل راس لفقد معناه الاصطلاحي وشحنته الدلالية فترجم بالتكافؤ الدينامي لنيدا، وفي هاته الحالة نقل المترجم الوظيفة وليس الشكل.

✓ Inflation والمقابل العربي: "التضخم":

أصل اللفظ اللاتيني "inflar" بمعنى ينفخ، وفي معناه القديم كان يدل على الورم او الانتفاخ الحسي.

-التطور الدلالي: مجاز من الزيادة المفرطة في الحجم إلى الانتفاخ.

-نوع التطور: تخصيص من الانتفاخ بصفة عامة الى ارتفاع أسعار النقد.

-المعنى الاقتصادي الحديث: فقدان النقود قيمتها جراء ارتفاع المستوى العام للأسعار.

-المقابل العربي: تضخم، تستعمل الكلمة مجازا في بعض النصوص والمقالات الإعلامية مثلا تضخم في الأقوال. ففي هاته الحالة واستنادا الى نظرية "سكوبوس ليفريمير" التي تجعل الهدف غاية الترجمة، وجب على المترجم أن يفرق بين السياق الاقتصادي المالي والسياق العام.

✓ Action والمقابل العربي: "سهم":

الأصل من اللاتينية actio ، أي نشاط أو فعل، في معناها القديم تدل على أي حركة أو فعل أو نشاط.

-التطور الدلالي: تخصيص من كل النشاطات والافعال بصفة عامة تجسد فعل استثماري في وثيقة مالية .

أما في معناها الاقتصادي الحديث فتدل على سهم في البورصة بكونه حصة من رأس المال.

لو رجعنا الى الدلالة القديمة في ترجمتنا فسنستعمل لفظة فعل أو حركة وهاته الترجمة الحرفية تضلل متلقي الترجمة في اللغة الهدف ولهذا فالمترجم ملزم باللجوء الى تكييف المصطلح مع معجم اللغة الهدف بما يسميه فينوتي domestication.

✓ Valeur والمقابل العربي: "قيمة":

أصلها لاتيني valere بمعنى جدير وقوي، وجاءت في معناها القديم الجدارة و الاستحقاق والقيمة المعنوية.

-التطور الدلالي: تعميم من قيمة معنوية إلى أي نوع من القيم.

وفي معناها الاقتصادي قيمة مالية في السوق او قيمة سلعة بصفة عامة.

في هاته الحالة وجب على المترجم اعتماد ترجمة التكافؤ الدينامي مع التركيز على السياق لضبط المقابل المناسب كون اللغة العربية تعرف التعدد أيضا (قيمة سوقية، قيمة اخلاقية).

✓ Crédit والمقابل العربي: "ائتمان":

الاصل لاتيني credere "بمعنى يؤمن و يثق، وفي معناها القديم يقصد بها الاعتقاد والثقة.

-التطور الدلالي: التخصيص بالانتقال من الثقة الى القرض المالي، وهدف تطور المصطلح دلاليا التحسين الدلالي فاصبح له مفهوم اقتصادي مبني على الثقة بعد ان كانت اللفظة تدل على مجرد الثقة.

اما في معناها الاقتصادي الحديث فتطلق على النظام المالي القائم على تقديم ائتمانات وقروض.

حافظ المقابل العربي على العلاقة الاصلية بين الإقراض والثقة ما يبرز التطابق الدلالي. غير أنه على المترجم أن يبين الاختلاف عن الدلالات والاستعمالات الاخرى كمقابل (رصيد النقاط).

نستنتج من خلال هذه الأمثلة أن التطور الدلالي للمصطلحات الاقتصادية متنوع منها ما خضع للمجاز ومنها ما شهد التخصيص والبعض مر عبر التعميم وبعض المصطلحات شهدت تحسينا دلاليا وهذا التنوع يمس البنية المعجمية للغة كما يفرض على المترجم تعاملًا خاصًا مع المفردات وأن يركز على النظريات الترجمة الحديثة التي تولي اهتماما اكبر للموظيفة والسياق.

6. الخاتمة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية للمصطلح الاقتصادي، نلاحظ أن التطور الدلالي ليس مجرد ظاهرة لغوية، فهو يعتبر آلية رئيسية في ضبط ووضع المصطلح الاقتصادي فمن خلال بحث المصطلحات المختارة مثل capital و crédit تبين أن التغيرات التي عرفت تنوعت بين التخصيص والمجاز والتعميم و رقي الدلالة ما سمح لها أن تنتقل من دلالات أولية بسيطة إلى مفاهيم متخصصة ودقيقة جراء البعد المعجمي والزمني الذين يؤثران بشكل مباشر على الترجمة ونظرياتها. يقف المترجم أمام مسؤولية مزدوجة: تحديد وضبط المسار الدلالي الذي مر عليه المصطلح ثم اختيار المقابل العربي الذي يجمع بين الوضوح والدقة ومن هذا المنطلق تبرز أهمية اعتماد نظريات الترجمة الحديثة مثل (نظرية سكوبوس لفرمبير و التكافؤ الدينامي لنيدا ونظرية التوطين والتغريب لفينوتي) لتوفيرها الإطار المنهجي الذي يساهم في تجنب النقل الحرفي ويحفز على مراعاة خصائص المصطلح الاقتصادي لإيجاد المقابلات الصحيحة و المؤدية لدلالاته الأصلية.

*قائمة المصادر والمراجع:

■ باللغة العربية:

1. ابن فارس، أحمد. (1979). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر. بيروت.

2. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري. (د.ت). لسان العرب (مج. 10 مادة "ع م م"). دار صادر بيروت.
3. أنيس، إبراهيم. (1991). دلالة الألفاظ. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
4. داود، محمد محمد. (2003). العربية وعلم اللغة الحديث. القاهرة: دار غريب.
5. دويوك، روبير. (1997). علم المصطلح: مقارنة تطبيقية. لِنغوياتيك. مونتريال.
6. دي سوسير، فرديناند. (1995). محاضرات في اللسانيات العامة. بايو. باريس.
7. قدور، أحمد محمد. (2009). مبادئ اللسانيات. دمشق: دار الفكر.
8. مراكشي، خديجة. (1999). المصطلح بين الإشارة والدلالة. مجلة دفاتر الترجمة. مجلد 7. عدد 1.

■ باللغة الأجنبية:

1. AL-KASIMI, A. M. (1983). Linguistics and Bilingual Dictionaries. Brill.
2. BAKER, Mona. (2018). In Other Words: A Coursebook on Translation (3rd ed.). Routledge.
3. BASSNETT, Susan. (2014). Translation Studies (4th ed.). Routledge.
4. CATFORD, J. C. (1965). A Linguistic Theory of Translation: An Essay in Applied Linguistics*. Oxford University Press.
5. DUBUC, Robert. (1997). Terminology: A Practical Approach (2nd ed.). Linguattech.
6. EL-QASSEM, Fayza. (2007). Langue, économie, entreprise: Le travail des mots, article « La traduction économique vers l'arabe : implication didactique »*. Université de Sorbonne Paris 3.
7. LADMIRAL, Jean-René. (1994). Traduire: Théorèmes pour la traduction*. Didier.
8. LAROUSSE. (2023). Dictionnaire de l'économie. Larousse.
9. NEWMARK, Peter. (1988). A Textbook of Translation. Prentice Hall.
10. NIDA, Eugene A. & TABER, Charles R. (1971). La traduction : théorie et méthode. Alliance Biblique Universelle.
11. POTTIER, Bernard. (1992). Sémantique générale*. Presses Universitaires de France.
12. VINAY, Jean-Paul & DARBELNET, Jean. (1958). Stylistique comparée du français et de l'anglais. Méthode de traduction. Didier.